الأمم المتحدة

A/C.3/73/SR.32

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

Distr.: General
10 January 2019
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثانية والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد سايكال ..... (أفغانستان)

المحتويات

البند ٧٤ من دول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)*

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان *(تابع)*

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية *(تابع)*

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين *(تابع)*

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

18-17733 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

البند ٧٤ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)*

(أ) **تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان** *(تابع)* (A/73/40، و A/73/44، و A/73/48، و A/73/56، و A/73/140، و A/73/207، و A/73/264، و A/73/281، و A/73/282، و A/73/309)

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية** *(تابع)* (A/73/138، و A/73/139، و A/73/139/Corr.1، و A/73/152، و A/73/153، و A/73/158، و A/73/161 و A/73/162، و A/73/163، و A/73/164، و A/73/165، و A/73/171، و A/73/172، و A/73/173، و A/73/175، و A/73/178/Rev.1، و A/73/179، و A/73/181، و A/73/188، و A/73/205، و A/73/206، و A/73/210، و A/73/215، و A/73/216، و A/73/227، و A/73/230، و A/73/260، و A/73/262، و A/73/271، و A/73/279، و A/73/310/Rev.1، و A/73/314، و A/73/336، و A/73/347، و A/73/348، و A/73/361، و A/73/362، و A/73/365، و A/73/385، و A/73/396)

(ج) **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدّمة من المقررين والممثلين الخاصين** *(تابع)* (A/73/299، و A/73/308، و A/73/330، و A/73/332/ و A/73/363، و A/73/380، و A/73/386، و A/73/397، و A/73/398، و A/73/404، و A/73/447)

(د) **التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما** *(تابع)* (A/73/36 و A/73/399)

١ - **السيد هاراستي** (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس): في سياق عرض تقريره (A/73/380)، قال إن معظم الأسباب التي أدت إلى إنشاء ولايته قبل ست سنوات، إن لم يكن كلها، لا تزال سارية. وأثنى على مجلس حقوق الإنسان لقيامه بتجديد الولاية لمدة سنة أخرى، لأن ذلك لا يزال مهما من حيث تذكير بيلاروس بالتزاماتها، ومنع السلطات من ارتكاب انتهاكات جسيمة.

٢ - وذكر أن الحيز المتاح لحرية التعبير في بيلاروس لا يزال يتعرض لمزيد من التضييق، باعتماد تعديلات على قانون وسائط الإعلام في حزيران/يونيه ٢٠١٨، تضع حداً لإخفاء الهوية على شبكة الإنترنت، وتأمر بتسجيل جميع المنصات الإلكترونية. وأدت مثل هذه القيود إلى إغلاق آخر حيز عام كانت فيه ممارسة حرية التعبير ممكنة نسبياً، نظراً للسيطرة الكاملة تقريباً على الكلام في وسائط الإعلام غير الالكترونية التي غالباً ما تكون مملوكة للدولة. وعلاوة على ذلك، بدأت حملة قمع ضد وسائل الإعلام المستقلة في آب/أغسطس ٢٠١٨، مما أدى إلى اعتقال ١٦ من كبار الصحافيين بالاستناد إلى مزاعم مختلقة.

٣ - وأشار إلى أن حرية التجمع السلمي لا تزال مقيدة للغاية. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، اعتقلت الشرطة ١٤ شخصاً كانوا يتظاهرون سلمياً ضد بناء مصنع في بريست. وقد فُرضت على البعض غرامات، بينما حُكم على آخرين بالسجن. ولا يزال هناك افتقار إلى الانتخابات الحرة والتعددية في الحياة السياسية. ومازالت الدولة تهيمن على الاقتصاد وتقمع الحقوق الاجتماعية وحقوق الموظفين، بما في ذلك حقوق تنظيم النقابات.

٤ - وأوضح أن بيلاروس هي البلد الوحيد في أوروبا وأراضي الاتحاد السوفياتي السابق التي تطبق عقوبة الإعدام. ومن المؤسف بوجه خاص أن يتجاهل البلد التدابير المؤقتة الصادرة عن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التي تهدف إلى المساعدة على إعادة العمل بالإجراءات القانونية الواجبة في القضايا التي يُعاقَب عليها بعقوبة الإعدام.

٥ - وأفاد بأن بيلاروس قدمت تقريرها الأول إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان خلال ٢١ عاما، ولكن ردودها على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أظهرت عدم إحراز أي تقدم ملموس خلال تلك الأعوام الـ ٢١. ويتمثل التطور الإيجابي الوحيد في تصديق بيلاروس على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتم تسجيل حركة سياسية واحدة، لكن ليس بوصفها حزباً سياسياً. ولم يُسمح لأي أحزاب جديدة بدخول الحياة السياسية في عقد من الزمان. وقد قامت السلطات بوضع قائمة تضم ١٠٠ نشاط صنفت على أنها ”خطة عمل لحقوق الإنسان“، لكن لا توجد نقاط تتعلق بمشاكل حقيقية، ولم تمتثل السلطات حتى لتلك النقاط الفارغة.

٦ - وأضاف أن التمييز، ولا سيما التمييز بين الجنسين، لا يزال من السمات الرئيسية. وبينما أعد أحد عضوي المعارضة تشريعاً لمكافحة العنف العائلي، فقد رفضه الرئيس، واصفاً إياه بأنه ''هراء'' غربي، وزعم أن ضرب الطفل بالحزام مفيدٌ في بعض الأحيان.

٧ - واختتم كلامه بقوله إنه اعترافاً بمناشدات حكومة بيلاروس من أجل تحقيق الاستقرار، دعا الدول الأعضاء إلى تذكير تلك الحكومة بأن الاستقرار الحقيقي والدائم لا يأتي أبداً من خلال قمع حقوق الإنسان.

٨ - **السيدة فاسيليفسكايا** (بيلاروس): قالت إن الدول الأعضاء ما فتئت، على مدى السنوات الست من وجود ولاية المقرر الخاص، تشارك في حوار لا طائل منه يهدر وقت الأمم المتحدة الثمين ومواردها القيّمة. ولم يعد وفد بلدها يرى من الضروري إشراك أصدقاء بيلاروس في تلك المهزلة، ولذلك، فقد طلب إلى الدول التي تدعم الحوار المتكافئ، بعيدا عن الابتزاز والضغوط السياسية، عدم المشاركة في الحوار.

٩ - وأوضحت أن حالة حقوق الإنسان التي ما فتئ المقرر الخاص يعرضها على المجتمع الدولي، لا يمكن أن توجد في بلد يتمتع، وفقا للمنظمات الدولية، بمستوى عالٍ جداً من التنمية البشرية. وليست هناك حاجة إلى المقرر الخاص، ولن يكون للولاية أي أمل في النجاح. ولا أساس في الواقع للاتهامات الموجهة إلى بيلاروس بعدم التعاون في مجال حقوق الإنسان. إذ تشارك بيلاروس بانتظام في حوار ثنائي حول حقوق الإنسان مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. ولذلك، فإنه لا يسعها فهم سبب بقاء الولاية. وعلاوة على ذلك، فإن بيلاروس تسمح لمواطني أكثر من ٨٠ بلداً بدخول أراضيها دون تأشيرة. فكيف يمكن المطالبة برصد حقوق الإنسان بموجب ولاية لم تعترف بها بيلاروس عندما تكون أبواب البلد مفتوحة للجميع؟

١٠ - واختتمت كلامها بقولها إنه ينبغي أن يتوقف المجتمع الدولي عن تأجيج المواجهة في العلاقات الدولية، واختلاق مشاكل لا وجود لها. فمن المشين استخدام حقوق الإنسان كأداة للتلاعب السياسي. ولا يمكن اعتبار النقاش الحالي حوارًا، بل محاولة أخرى لتوجيه انتقادات لا أساس لها ضد بيلاروس. وعلى هذا النحو، فإن وفد بلدها غير معني بهذا الأمر.

١١ - **السيد فوراكس** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن الاتحاد الأوروبي يثني على المقرر الخاص لما قام به من عمل في السنوات الست الماضية، على الرغم من عدم تعاون البلد المعني. وطوال هذه الفترة، ما برح الاتحاد الأوروبي يدعو حكومة بيلاروس مرارا إلى التعاون مع الولاية. وينبغي للسلطات أن تسمح للجهات الفاعلة في المجتمع المدني بأن تشارك بقدر أكبر في المناقشات المتعلقة بالسياسات الحكومية، وإزالة جميع العقبات التي تحول دون ممارسة حرية وسائط الإعلام واستقلالها، بوسائل منها تسجيل وسائط جديدة واعتماد الصحفيين. وينبغي أن تفرض السلطات أيضا وقف العمل بتنفيذ عقوبة الإعدام كخطوة أولى نحو إلغائها.

١٢ - وذكر أنه ينبغي للمجتمع الدولي، في ضوء الانتخابات المقبلة في بيلاروس، أن يواصل رصد حالة حقوق الإنسان المتصلة بالانتخابات، ويطالب باتخاذ خطوات إيجابية. وأعرب عن رغبته في معرفة ما يعتبره المقرر الخاص أهم الخطوات الحاسمة في هذا الصدد، وما هي النصيحة التي يوجهها إلى الدول الأعضاء وإلى المكلف الجديد بالولاية بشأن أفضل السبل للتأثير على التغيرات الإيجابية في بيلاروس حتى يتسنى تنفيذ الإصلاحات الديمقراطية اللازمة.

١٣ - **السيد لوهان** (تشيكيا): تساءل عن أثر التعديلات التي أدخلت مؤخرا على القانون المتعلق بوسائط الإعلام على وسائط الإعلام المستقلة في بيلاروس.

١٤ - **السيدة ووندش** (ألمانيا): قالت إن العلامات على إحراز تقدم في حالة حقوق الإنسان في بيلاروس، في السنوات الست الماضية، قد تبعتها نكسات متكررة. ولا غنى عن التدقيق الذي يضطلع به مجلس حقوق الإنسان في منع المزيد من النكسات فيما يتعلق بالحقوق والحريات الأساسية. وتساءلت عن المدى الذي أدى فيه عدم القيام بزيارة مناسبة في الموقع إلى الحد من عمل المقرر الخاص، وكيف يمكن التغلب على القيود الناجمة عن عدم القدرة على زيارة البلد.

١٥ - **السيد الضحاك** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد بلده يؤيد الموقف الذي أعربت عنه ممثلة بيلاروس تأييدا تاما. وجدد التأكيد على رفض الجمهورية العربية السورية لتسييس قضايا حقوق الإنسان واستخدام آليات وهيئات الأمم المتحدة لاستهداف دول معينة لخدمة مصالح بعض الدول التي ترتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

١٦ - **السيدة كرتوليتيتش** (ليتوانيا): تساءلت عن الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يشجع حكومة بيلاروس على إتاحة

إجراء نقاش عام مع المدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك الناشطون في مجال البيئة، بشأن المسائل التي تؤثر على سكان بيلاروس، والتي لها أثر عابر للحدود.

١٧ - **السيدة دودا – بلونكا** (بولندا): قالت إن بلدها يحث حكومة بيلاروس على تنفيذ جميع التوصيات الواردة في تقرير المقرر الخاص، لا سيما فرض وقف لعقوبة الإعدام كخطوة أولى نحو إلغائها. وينبغي أن تبدأ الحكومة أيضا في إجراء استعراض شامل لجميع التشريعات لجعلها متوائمة مع صكوك حقوق الإنسان التي تعتبر بيلاروس طرفا فيها. وتساءلت عن الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يدعم المدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني في بيلاروس. وهي تود أيضا أن تعرف ما هو أكبر تحد فيما يتعلق بحقوق الجماعات الدينية.

١٨ - **السيد غروت – سميث** (المملكة المتحدة): قال إن من واجب سلطات بيلاروس أن تتعاون مع المجتمع المدني من أجل إحراز تقدم. وتعرب المملكة المتحدة عن قلقها إزاء معاملة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في بيلاروس، وتدحض تماما التعليقات التي أبدتها وزارة الداخلية للسفارة البريطانية في مينسك بسبب رفع علم قوس قزح في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٨. ولا تنفصل حقوق هذه الجماعة عن حقوق الإنسان. ويساور المملكة المتحدة القلق أيضا إزاء استمرار استخدام عقوبة الإعدام في بيلاروس. وتعمل سفارتها في مينسك مع منظمة ”مشروع مناهضة عقوبة الإعدام“ غير الحكومية، واللجنة الدولية لمناهضة عقوبة الإعدام من أجل زيادة الوعي بهذه المسألة. واختتم كلامه بقوله إن المملكة المتحدة تحث بيلاروس على فرض وقف لعقوبة الإعدام، على سبيل الأولوية وكخطوة أولى تمهيدا لإلغائها. وتساءل عن الأولويات التي ينبغي أن تناط بالمقرر الخاص القادم.

١٩ - **السيدة سولبرايكي** (النرويج): قالت إن استمرار تطبيق عقوبة الإعدام في بيلاروس يثير قلقا بالغا لأن التجربة الدولية الطويلة الأجل لا تؤيد وجهة النظر الرسمية بأن عقوبة الإعدام لها أثر وقائي. ولذلك، فإن النرويج تكرر دعوتها لفرض وقف فوري لعقوبة الإعدام كخطوة أولى نحو إلغائها. ومن أجل تعزيز حقوق الإنسان في بيلاروس، ينبغي منح المقرر الخاص إمكانية الوصول دون قيد إلى المحاورين ذوي الصلة في البلد. وتساءلت عما يلزم القيام به لتيسير الوصول إلى بيلاروس، وتنظيم الاجتماعات اللازمة للوفاء بولاية المقرر الخاص.

٢٠ - **السيد ماكيلوين** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفد بلده يأسف لأن حكومة بيلاروس لا تزال ترفض الاعتراف بالمقرر الخاص والتعاون معه. وتشعر الولايات المتحدة بخيبة أمل إزاء عدم إحراز تقدم بشأن الإصلاحات الانتخابية. ويساورها القلق بشأن التحقيقات التي استهدفت الصحفيين في مكاتب العديد من منظمات وسائط الإعلام المستقلة في آب/أغسطس ٢٠١٨ بصدد قضية وكالة الأنباء البلاروسية. وينبغي للحكومة أن توقف حجب المنافذ الإخبارية الالكترونية وفرض غرامات على ما يسمى بالصحفيين المستقلين. وتحث الولايات المتحدة الحكومة على احترام حرية التعبير، التي تشمل حرية التماس المعلومات والأفكار بجميع أنواعها وتلقيها ونقلها، بأي وسيلة. وتشعر الولايات المتحدة بالقلق إزاء التقارير الموثوقة التي تفيد بأن رئيس نقابة العمال المستقلة للعاملين في الإذاعات والقطاع الإلكتروني ورئيس حسابا حكم عليهما بالإقامة الجبرية. واختتم كلامه بقوله إن بلده يساوره القلق أيضا إزاء احتجاز الشرطة ما لا يقل عن ١١ ناشطاً معارضاً احتجوا على الحكم ورفعوا لافتات سياسية خارج قاعة المحكمة.

٢١ - **السيد هاراستي** (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس): قال إن بيلاروس، مثلما فعلت في مجلس حقوق الإنسان في وقت سابق من هذا العام، اتفقت مع بعض الوفود التي تشاطرها الرأي على عدم المشاركة في المناقشة. ويبدو أن بيلاروس لم تكن ترغب في المناقشة، داخل البلد أو خارجه. وينبغي أن يوضح المجتمع الدولي وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن التعاون، سواء مع البلد أو من جانب البلد، ضروري لتحقيق تقدم في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية في بيلاروس.

٢٢ - وذكر أن القيام بزيارة في الموقع لا تقتصر على إظهار انفتاح بيلاروس واستعدادها للتعاون فحسب، بل تيسر أيضا التعاون بين الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان في البلد. وبعد أن كلفت الأمم المتحدة المقرر الخاص بتيسير هذا التعاون، فإنه في وضع يمكّنه من الشروع باتخاذ ما يلزم لإنهاء الحرب الأهلية التي تشنها الحكومة منذ ٢٠ سنة مضت ضد المجتمع المدني في البلد. وأوضح أن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وأعضاء الأحزاب السياسية المنبوذة أساساً على استعداد لبدء حوار كهذا، ويسرهم ألا يُنظر إليهم كأعداء.

٢٣ - وأفاد بأنه يعتبر من غير المعقول أن يكون الرئيس غير مستعد لإظهار تقدم فيما يتعلق بعقوبة الإعدام. وبالنظر إلى السلطة الكلية الفعلية التي يتمتع بها الجهاز التنفيذي، فإن الأمر لا يتطلب

سوى جرة قلم لبيان استعداد البلد للانضمام إلى المجتمع الدولي. وفي الوقت نفسه، يواصل الرئيس الإشارة إلى الاستفتاء بشأن وقف العمل بعقوبة الإعدام، الذي اعتُبر أن بعثات المراقبة الدولية قد زوَّرته.

٢٤ - وأعرب عن امتنانه إلى ليتوانيا على تيسير الاجتماعات التي عقدها مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان. وردا على السؤال الذي طرحه ممثل ليتوانيا، أجاب بأن التقدم في مجال البيئة والحريات الممنوحة للجماعات المعنية بالبيئة في بيلاروس يتسم بأهمية حاسمة. وبالنظر إلى أن بيلاروس تضررت من كارثة تشيرنوبيل، فإنها تدرك أن السلامة والتقدم لا يمكن تحقيقهما بدون مشاركة السكان. وأعرب عن الأمل في ألا تنطبق قواعد التجمع الصارمة على المواطنين المعنيين الذين يسعون إلى تعزيز حماية البيئة في البلد.

٢٥ - وأضاف أنه يشاطر القلق بشأن حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وفيما يتعلق بتعاون بيلاروس مع خلفه، أشار إلى أن من الأهمية بمكان أن يعترف البلد بأن الحقوق، لا سيما حقوق الإنسان، ليست شيئا يمكن انتزاعه من المواطنين. وينبغي للمقرر الخاص القادم أن يطالب بالإلغاء الكامل للمادة ١٩٣-١ من القانون الجنائي، والترتيب التالي الظالم بنفس القدر الذي فرضت بموجبه العقوبة على أنشطة عامة محظورة في مجال ما يسمى بالقانون الإداري. وفي حين أنه ينبغي للدولة أن تتحلى بالوضوح والشفافية فيما يتعلق بأولئك الذين يمارسون حقوقهم في حرية تكوين الجمعيات والتجمع والتحدث علناً، فإنه ينبغي ألا يكون بإمكانها السماح بهذه الحقوق أو حرمانها، لا سيما بالطريقة العشوائية التي ما فتئت تمارسها منذ أكثر من ٢٠ عامًا.

٢٦ - ومضى يقول إن أثر اللوائح الجديدة على الإنترنت يتمثل في أن المواطنين لم يعد بإمكانهم توقع الدخول على الإنترنت دون أي رقابة قضائية ودون إعطاء جميع بياناتهم للسلطات. وسيكون لممارسة السيطرة على المحتوى بطريقة تعسفية وانتقائية ومسيّسة أثر على من لديهم انتقادات يودون التعبير عنها. وفي عصر الإنترنت، لا يمكن التحكم في المحتوى إلا بطريقة عشوائية ومسيّسة، وذلك باستخدام الخوف والترهيب. ويؤدي ذلك إلى فرض رقابة ذاتية ونشوء أجيال جديدة في بلد خلو من الحوار أو المناقشة العلنية.

٢٧ - واختتم بيانه بقوله إن هدف تحقيق الاستقرار الذي تتشاطره حكومة بيلاروسيا مع السكان، بالنظر إلى أن البلد يقع في منطقة جيوسياسية شائكة في الإقليم، لا يمكن تحقيقه إلا من خلال منح حقوق الإنسان شبه الكاملة وإظهار تقدم مطرد في التعاون مع المواطنين.

٢٨ - **السيد نياندوغا** (الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال): في سياق عرض تقريريه (A/73/330، و A/HRC/39/72)، قال إن العملية الانتخابية في الصومال في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ حققت نجاحا كبيرا. وشرعت الحكومة الاتحادية في عملية اعتماد دستور دائم قبل الانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠٢٠ على أساس مبدأ ”صوت واحد للشخص الواحد“، وتعمل على توطيد إطار الأمن الوطني، الذي يعد مفتاح استقرار البلد في المستقبل. بيد أن الأنباء التي تفيد بأن زعماء الولايات الأعضاء في الاتحاد علقوا تعاونهم مع الحكومة الاتحادية في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، تعتبر مدعاة للقلق وتحتاج إلى حل عاجل.

٢٩ - وأفاد بأن العمليات العسكرية والهجمات بطائرات بدون طيار والقتال بين العشائر واستمرار وجود عقوبة الإعدام تشكل جميعها تهديدا للحق في الحياة في الصومال. ويجري تنفيذ البرنامج المشترك لحقوق الإنسان، بيد أنه يحتاج إلى تمويل مطرد، وأشاد بالسويد والنرويج والدانمرك لإسهاماتها في البرنامج. ويعتبر إصلاح قطاعي الأمن والعدالة عاملا حاسما من أجل إعادة إرساء القانون والنظام في البلد، ويجري تنفيذ مشروع رائد في بونتلاند يهدف إلى تسجيل قرارات شيوخ القبائل التقليدين وكفالة تنفيذها من خلال نظام العدالة الرسمي.

٣٠ - وذكر أنه تم إحراز بعض التقدم في النهوض بحقوق المرأة. فقد زاد تمثيل المرأة في البرلمان من ١٤ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٢٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٦ وتم تعيين امرأتين مؤخرا في وظيفتين رئيسيتين في الحكومة. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات جسام. فالعنف الجنسي والجنساني منتشر، والعديد من الحالات مرتبط بالنزاع. ويعزى تفشي الإفلات من العقاب إلى عدم وجود نظام سليم للعدالة ويؤدي تدخل الشيوخ التقليديين أحيانا إلى جعل النظام القضائي غير قابل للتطبيق. وقد اعتمد مجلس الوزراء الاتحادي مشروع قانون بشأن الجرائم الجنسية في أيار/مايو ٢٠١٨، لكنه يواجه معارضة من القيادات الدينية. ومازال تشويه الأعضاء التناسلية للإناث مستمرا بالرغم من جهود الدعوة؛ وأصيبت عدة ضحايا مؤخراً بنزيف حاد، وذكر أن بعضهن وافته المنيّة. وفيما يتعلق بحقوق الطفل، مازالت حركة الشباب تقوم بتجنيد الأطفال الذين لا تتجاوز

أعمارهم ٩ سنوات، ومن الصعب للغاية التصدي لتجنيد الأطفال في كثير من الأحيان في المناطق التي لا تزال الجماعة الإرهابية ناشطة فيها. كما يبعث تجنيد الأطفال في قوات الأمن على القلق.

٣١ - وأشار إلى أنه يود أن يشيد بجميع الشركاء الدوليين لمواصلة دعمهم للصومال، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والبلدان الأفريقية المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. وسيكون الدعم الدولي ضروريا لإنجاح عملية نقل المسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى المؤسسات الأمنية الصومالية وفقا للجداول الزمنية المحددة في الخطة الانتقالية. وبالإضافة إلى ذلك، أشار إلى ضعف سيادة القانون وإلى أن بناء القدرات في قطاع القانون والنظام وقطاع العدالة يتسم بأهمية أساسية. ويمكن أن يؤدي التعجيل بالخروج من الصومال دون توافر القدرة الكافية في ذينك المجالين إلى نتيجة كارثية.

٣٢ - وختاما، أثنى على الصومال لانضمامه مؤخرا إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ودعا البلد إلى تنفيذ التوصيات التي قدمها مجلس حقوق الإنسان.

٣٣ - **السيد ذكار** (الصومال): أشار إلى أن التقرير يبين إحراز تقدم بشأن حقوق الإنسان بالرغم من التحديات الكثيرة. وتلتزم حكومة بلده بإدخال المزيد من التحسينات، ولا سيما في مجال حقوق الطفل، وتهيئة بيئة دستورية وتشريعية متطورة للمرأة. وتفخر الصومال بكون المرأة تتمتع الآن بتمثيل أكبر في البرلمان.

٣٤ - وذكر أنه يجب تفسير حالة حقوق الإنسان في الصومال في سياق النزاع المطول الذي يشهده البلد، حيث تقع انتهاكات حقوق الإنسان كلما كان هناك نزاعات خطيرة، وتتحمل الفئات الضعيفة النصيب الأكبر من المعاناة. ولذلك، فإنه ينبغي أن يكرس المجتمع الدولي مزيدا من الاهتمام والموارد لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها في جميع أنحاء العالم.

٣٥ - السيد **فوراكس** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن الاتحاد الأوروبي يود أن يؤكد على أهمية الحفاظ على التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في منتدى الشراكة الصومالي ومؤتمر القمة العالمي للإعاقة. ويرحب وفده بالتقدم المحرز في حالة حقوق الإنسان في الصومال ويقر بأن تعافي البلد مستمر بعد أكثر من ٢٥ عاما من النزاع. كما يرحب أيضا بالدور الإيجابي الذي تضطلع به وزارة حقوق الإنسان والنهوض بالمرأة في الدفاع عن حقوق الإنسان. بيد أن الاتحاد لا يزال يشعر بقلق عميق إزاء استمرار انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، لا سيما تلك التي ترتكب ضد النساء والأطفال. كما يساوره القلق إزاء استمرار ممارسة عقوبة الإعدام والقيود المفروضة على حرية التعبير وما يتعرض له الصحفيون من مضايقة واحتجاز تعسفي.

٣٦ - وأفاد بأن الاتحاد الأوروبي يدعو القيادة الصومالية إلى الإسراع بتنفيذ التزاماتها في مجال حقوق الإنسان تنفيذا كاملا، وتحسين سبل الوصول إلى العدالة، وكفالة المساءلة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وتعزيز حماية المدنيين، وبحث السلطات الصومالية على تعزيز سيادة القانون ووضع حد للإفلات من العقاب، بطرق من بينها النظر على وجه الاستعجال في تقديم ترشيحات للجنة المستقلة لحقوق الإنسان. ويشجع الحكومة الاتحادية على التعجيل باعتماد وتنفيذ مشروع قانون الجرائم الجنسية وإيلاء الاهتمام بوجه خاص للأطفال الذين تم تجنيدهم كجنود أطفال عن طريق وضع برامج لإعادة التأهيل وإعادة الإدماج وتنفيذها.

٣٧ - وتساءل في ختام كلمته عن الطريقة التي يمكن بها للمجتمع الدولي مواصلة دعم الصومال في تحسين حالة حقوق الإنسان فيه، بما في ذلك تحسينها في الولايات الأعضاء في الاتحاد.

٣٨ - السيد **موسى** (جيبوتي): بعد أن أعرب عن تهانيه للصومال على انتخابه مؤخرا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١ بعدد محترم جدا من الأصوات، أعرب عن أمل جيبوتي في أن تكون عضويته فرصة لتعزيز التعاون بين البلد وهيئات حقوق الإنسان. وطلب تزويده بمزيد من التفاصيل عن الكيفية التي يمكن أن يؤثر بها الانسحاب المبكر لقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الصومال. ويعمل العديد من الكيانات الدولية في الصومال على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها نيابة عن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ويقوم جميعها بتعيين موظفين في مجال حقوق الإنسان. وتساءل عما إذا كانت الجهود الرامية إلى التبسيط وتحقيق مكاسب في الكفاءة يمكن أن يكون لها تأثير حقيقي على أنشطة حقوق الإنسان في الصومال.

٣٩ - **السيد كنت** (المملكة المتحدة): قال إن عملية الاستعراض الدستوري، والخطة الانتقالية والانتخابات المقبلة تشكل جميعا فرصا حاسمة لتعميم حماية حقوق الإنسان في المؤسسات الصومالية. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالتقدم الذي أحرز مؤخرا في الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيز العمليات السياسية. إلا أنه لا يزال يساوره بالغ القلق

إزاء سقوط ضحايا في صفوف المدنيين؛ وارتفاع معدلات العنف الجنسي والجنساني؛ واستخدام الأطفال في النزاع المسلح؛ والقيود المفروضة على الصحفيين وحرية التعبير. ويعتبر استمرار انعدام مساءلة مرتكبي انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان أمرا مثيرا للقلق. وينبغي أن يكون وضع حد لحالة الإفلات من العقاب وتعزيز سيادة القانون مسألة ذات أولوية بالنسبة لحكومة الصومال.

٤٠ - وحث حكومة الصومال على تعزيز الحماية الممنوحة للأطفال الذين يُجنَّدون بصورة غير قانونية كجنود أطفال عن طريق كفالة معاملة هؤلاء الأطفال كضحايا بمجرد استعادتهم من الأَسر كما تشجع حكومة بلده الصومال على كفالة اتساق قانون الجرائم الجنسية الجديد مع التزاماته وتعهداته بحماية الأطفال والنساء والفتيات بموجب القانون الدولي.

٤١ - وتساءل عن الكيفية التي يمكن بها لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال أن تكفل التآزر مع عمل مفوضية حقوق الإنسان وكيفية كفالة إدماج حقوق الإنسان في نظم العدالة التقليدية.

٤٢ - **السيد مكولين** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الهجمات الأخيرة التي وقعت في بيدوا والذكرى السنوية الأولى لتفجير شاحنة مقديشو هي بمثابة تذكير صارخ بالتحديات الأمنية الكبيرة التي تواجه الصومال. وستتعزز قدرة الصومال على التصدي لتلك التحديات بينما يتطلع إلى إجراء الانتخابات الوطنية، من خلال تحلي الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات الأعضاء في الاتحاد بالقيادة الفعالة، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، والجهود التي تبذلها الحكومة للقضاء على الفساد، وبناء الثقة لدى المواطنين. ويواصل البلد إحراز تقدم في القضاء على استخدام الأطفال كجنود وتجنيدهم بشكل غير قانوني؛ وتحث الولايات المتحدة على اتخاذ إجراءات إضافية لوضع حد لتجنيد الأطفال على هذا النحو واستخدامهم في القوات الوطنية وقوات الميليشيا المتحالفة معها.

٤٣ - وذكر أنه في الوقت الذي يستعد فيه الصومال لإجراء أول انتخابات من نوعها على أساس مبدأ ”صوت واحد للشخص الواحد“، يجب أن يتمتع مواطنوه بالحق في التعبير بحرية عن آرائهم والقدرة على الإلمام الكامل بما يجري. وتساءل عن مدى استعداد الحكومة لوضع خطتها لإجراء الانتخابات على أساس مبدأ ”الصوت الواحد للشخص الواحد“ والكيفية التي يرى بها الخبير المستقل دوره وكذلك دور المنظمات غير الحكومية والخبراء الخارجيين الآخرين في تهيئة مناخ تبدو فيه هذه العملية حرة ونزيهة وشفافة في نظر الصوماليين.

٤٤ - **السيد نياندوغا** (الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال): قال إن دعم الصومال في تحسين حالة حقوق الإنسان، بما في ذلك تحسينها في الولايات الأعضاء في الاتحاد، يمثل تحدياً رئيسياً، مادامت هناك حاجة إلى توفير موارد لتعزيز قدرات كل من الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد.

٤٥ - وذكر أن قطاع العدالة والقانون والنظام على كل من صعيدي الحكومة كان مستهدفا بشدة خلال النزاع مما أدى إلى شيوع حالة من الفوضى. وفي وقت ما، تقلدت المحاكم العسكرية العديد من الصلاحيات، منها ما يتعلق بالمحاكمة في القضايا التي كانت ستنظر فيها المحاكم المدنية عادةً. وتستهدف حركة الشباب وغيرها من الحركات الخاضعة للملاحقة القضائية محققي الشرطة وقضاة الصلح وقضاة المحاكم، وكاد نظام المحاكم أن ينهار نتيجة لذلك منذ عام ٢٠١٢.

٤٦ - وأفاد بأن الحكومة الاتحادية قطعت شوطا كبيرا في تحسين هذه الحالة، وقامت بدعم من الحكومة البريطانية، بإنشاء مجمع المحاكم في مقديشو، الذي جمع الشرطة والقضاة معا في بيئة آمنة. وينبغي تكرار هذه التجربة في الولايات الأعضاء في الاتحاد من أجل إنشاء الهياكل الأساسية الضرورية وتوفير الحماية للأشخاص العاملين في مجال العدالة.

٤٧ - وأشار إلى أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يوفر الموارد اللازمة لإعادة بناء مؤسسات العدالة في الصومال وإعادة سد الفجوة التي كان يملؤها نظام محاكم الشباب المتشدد أو نظام القضاء العرفي في الصومال. وبينما تم طرد حركة الشباب من جميع المراكز الحضرية الرئيسية، تفتقر المناطق الريفية إلى الحماية وتحتاج إلى مؤسسات قضائية فاعلة. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى الثقة في البلد وأن يعزز المكاسب الديمقراطية بينما تمضي الصومال قدما عبر المسار الديمقراطي.

٤٨ - وأضاف أن الدول الأعضاء يمكن أن تساهم في دعم الصومال في سعيها من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان فيها من خلال البرنامج المشترك لحقوق الإنسان. ويموَّل البرنامج حاليا من مساهمات ثلاث من الدول الأعضاء، ولكن هناك حاجة إلى المزيد من مصادر التمويل لبدء تنفيذ البرنامج على مستوى الولايات الأعضاء في الاتحاد.

٤٩ - وأردف قائلا إن انسحاب قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال منصوص عليه في قرار مجلس الأمن ٢٤٣١ (٢٠١٨). وقد وافق الصومال على أن يقوم بحلول عام ٢٠١٩ بتحمل المسؤوليات الأمنية التي ستمكنه من إجراء الانتخابات بحلول عام ٢٠٢٠ على أساس مبدأ ”صوت واحد للشخص الواحد“. وقد كانت العملية الانتخابية السابقة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ ناجحة للغاية، ولكن سطوة حركة الشباب في المناطق الخاضعة لسيطرتها تعتبر مدعاة للقلق، لأنها دأبت على قتل المندوبين الذين شاركوا في تلك العملية، واستهداف أعضاء البرلمان الذين جرى انتخابهم. وقد يؤدي التقيد الصارم بالجداول الزمنية إلى انسحاب متسرع للغاية من الصومال، وستكون هناك حاجة إلى خيار احتياطي تحسبا لعجز القوات الوطنية الصومالية عن توفير القدرات المطلوبة في الوقت المناسب. وإذا سحبت قوات بعثة الاتحاد الأفريقي قبل الأوان، فقد يعرض ذلك العملية الديمقراطية للخطر.

٥٠ - وأعرب عن موافقته على الرأي القائل إن ترشيد أنشطة البعثة يبعث على القلق. وبيد أن هناك بالفعل تعاونا بين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. واعترف بأنه أقل دراية بالبرامج الثنائية الوطنية، التي تقدم أيضا دعما قيما. وربما كان هذا هو المجال الذي يمكن فيه تبسيط الجهود، بيد أن النظر في هذه المسألة متروك للحكومة الاتحادية، لأن هذه البرامج تدخل في نطاق اختصاصها. وفيما يتعلق بالتآزر بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومفوضية حقوق الإنسان، قال إن عنصر حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ينسق بشكل وثيق مع المفوضية في جنيف ويؤدي دورا حاسما في رصد الانتهاكات في جميع أنحاء البلد. ويدل وجود عنصر حقوق الإنسان داخل البعثة على مدى التآزر بين الكيانين.

٥١ - وأشار إلى أن عملية إدماج معايير حقوق الإنسان في نظام العدالة التقليدي تجري بالفعل. وفي بونتلاند تبذل الجهود لإضفاء الطابع المؤسسي على نظام العدالة التقليدي، بطرق من بينها تقنين بعض القواعد العرفية. ولدى الصومال تقاليد عرفية ثرية جداً، ويتجه التفكير إلى تدوين بعض عناصرها الإيجابية. ويشمل المشروع التجريبي في بونتلاند تسجيل القرارات التي يتخذها الشيوخ التقليديون وتنفيذها من خلال نظام العدالة الرسمي، لذا فهو مشروع مبتكر للغاية. بيد أنه تجدر الإشارة إلى أنه عندما انهار النظام الرسمي، فإن احترام النظام التقليدي أصابه الوهن أيضا إلى حد ما. وقال إنه ما فتئ يعمل مع الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد لمواءمة بعض القواعد. ويوافق على أن من الضروري للغاية إبراز مسألة امتثال نظام العدالة التقليدي لمعايير حقوق الإنسان، التي تصبح ذات أهمية خاصة عندما يتولى شيوخ القبائل التقليديون مسؤولية تسوية حالات العنف الجنسي والجنساني. ولن تكون التشريعات وحدها كافية، لأن النظام الرسمي لا يتمتع بالقبول التام، كما حدث في بونتلاند عندما تمت تسوية قضية اغتصاب جماعي خارج إطار قانون الجرائم الجنسية في بونتلاند. بيد أن اعتماد مشروع قانون الجرائم الجنسية الوطني، الذي يتضمن بالفعل معظم معايير حقوق الإنسان، من شأنه أن يؤدي إلى تسليط الضوء على هذه المسألة.

٥٢ - وفيما يتعلق باستعداد الحكومة لإجراء الانتخابات ودوره الشخصي ودور المجتمع المدني، قال إن مدى الالتزام الذي أبدته الحكومة والشعب الصومالي خلال العملية الانتخابية التي أجريت في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ يدل على الحاجة إلى نظام انتخابي تمثيلي. وأعرب عن ثقته في أن الصومال سيسعى إلى تنفيذ النموذج الانتخابي بمجرد إنشاء الهيئة الانتخابية وفقا للدستور الجديد. وطرح سؤالا مفاده هو ما إذا كان الصومال سيتمكن من القيام بذلك وما إذا كانت الموارد اللازمة متاحة. و ثمة تحد رئيسي آخر يتمثل في ما إذا كانت حركة الشباب ستظل قادرة على تعريض العملية للخطر. ويتسم المجتمع المدني في الصومال بالنشاط ويشارك بشكل كامل في عمليات الإصلاح، وأعرب عن تفاؤله إزاء إمكانية إجراء انتخابات ناجحة على أساس مبدأ ”صوت واحد للشخص الواحد“ بحلول عام ٢٠٢٠ بدعم من المجتمع الدولي، برغم التحديات.

٥٣ - **السيد ديان** (رئيس لجنة التحقيق المعنية ببوروندي): قال إن اللجنة تأسف لمعارضة حكومة بوروندي للحوار في اللجنة الثالثة وقرارها الأخير اعتبار أعضاء لجنة التحقيق شخصيات غير مرغوب فيها. بيد أن لجنة التحقيق، بوصفها الآلية الدولية الوحيدة القادرة حاليا على إجراء تحقيق دقيق ومستقل وغير منحاز في حالة حقوق الإنسان السائدة في بوروندي، ستظل ملتزمة بتنفيذ ولايتها ومستعدة للتعاون مع السلطات البوروندية بطريقة بناءة.

٥٤ - وفي سياق عرضه تقرير لجنة التحقيق المعنية ببوروندي (A/HRC/39/63)، ذكر أن اللجنة منذ إنشائها جمعت ما يقرب من ١ ٠٠٠ شهادة ممن يدّعى بكونهم من الضحايا ومن الشهود والجناة داخل بوروندي وخارجها على حد سواء، مما يدل على استمرار وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وأشار إلى أن أعضاء دائرة المخابرات

الوطنية والشـــرطة والســـلطات الإدارية هم أكثر الموظفين الحكوميين اعتيادا على ارتكاب هذه الانتهاكات، التي يســـتهدف معظمها المعارضين أو المعارضين المفترضين للحكومة والحزب الحاكم. وأعرب عن بالغ قلق اللجنة إزاء الدور الذي يؤديه جناح الشـــباب التابع للحزب الحاكم، إمبونيراكور، في الانتهاكات المرتكبة في سياق أنشطة التجنيد خلال حملة الاستفتاء على التعديلات الدستورية، والتي كانت تتم غالباً بموجب أوامر من الموظفين الحكوميين أو تحت إشرافهم.

٥٥ - وفي إطار التصـــدي لمناخ الاســـتخفاف بحقوق الإنســـان والإفلات من العقاب الذي ساد في أعقاب دعوات وأعمال الكراهية والعنف، أفاد بأن اللجنة أجرت دراسة متعمقة عن النظام القضائي أكدت انعدام استقلال القضـاء منذ وقت طويل وعدم القدرة على محاكمة مقترفي الجرائم المرتكبة ضـــد الإنســـانية وانتهاكات حقوق الإنسان. ويمكن للمحكمة الجنائية الدولية ملء هذا الفراغ فيما يتعلق بالجرائم التي ارتكبت في الفترة الواقعة بين ٢٦ نيســـان/أبريل ٢٠١٥ و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

٥٦ - وأضـاف بأن تدهور الحقوق المدنية والسـياسـية كان له أثر مباشـر على الحقوق الاقتصـادية والاجتماعية لكثير من البوروندیين، مما أدخل البلد مرة أخرى في حالة طوارئ إنسـانية. ولا تزال أسـباب العنف وانعدام الأمن الواردة في اتفاق أروشـا للسـلام والمصـالحة في بوروندي على حالها. ويعتبر قيام الحكومة بوضـــع حد لانتهاكات حقوق الإنســـان ومحاكمة الجناة والتعاون الكامل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسـان أمرا ملحا، لا سـيما في ضـوء الاسـتعدادات الحالية لإجراء الانتخابات في عام ٢٠٢٠.

٥٧ - **السيد شينغيرو** (بوروندي): قال إن وفد بلده يرفض علانية ما يُســـمى التقرير عن حالة حقوق الإنســـان في بوروندي لأنها تعتبره متحيزا وانتقائيا وذا دوافع ســـياســـية ويتمثل غرضـــه الوحيد في زعزعة استقرار بلده. وهو تقرير مُهين ومشوِّه ومشين، ولم يظهر مُعدُّوه الذين يخضـــعون لتأثير خارجي منذ عام ٢٠١٥، إطلاقا أي كفاءة مهنية أو نزاهة أو احترام لنظام المحاكمة الوجاهية أو لأخلاقيات الأمم المتحدة. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالخطوة الشـــجاعة التي اتخذها رئيس اللجنة السابق باستقالته بعد تعرضه لضغوط سياسية مكثفة، ويشجع الرئيس الحالي على أن يحذو حذوه بدلا من الاستمرار في نشر الأكاذيب تلبية لمصالح غير أفريقية بُغية تحقيق مكاسب شخصية.

٥٨ - وأفاد بأن وفد بلده يود أن يعرب عن استيائه إزاء الادعاءات الباطلة التي وردت في التقرير والتي هي مزيج من الأكاذيب تهدف إلى تنظيم شـــؤون بوروندي الداخلية عن طريق التســـييس المفرط لحالة حقوق الإنســـان فيها. وبالنظر إلى الطابع التشـــهيري للتقرير، تحتفظ بوروندي بحقها المشـــروع في تقديم جميع معدِّيه إلى العدالة الجنائية بتهمة القذف ومحاولة زعزعة اســـتقرار البلد. وقد شـــرعت اللجنة في تدخل ســـياســـي بمهاجمة الاســـتفتاء الدســـتوري الذي أُجرِي مؤخرا والنظام القضـــائي في بوروندي. ويعتبر حق الشـــعب غير القابل للتصـــرف في تنظيم اسـتفتاء دسـتوري حقا سـياديا يضـمنه دسـتور بوروندي وميثاق الأمم المتحدة والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ولا يمكن التنازل عنه لأي بلد آخر أو منظمة أخرى على الإطلاق، بما في ذلك معدُّو التقرير والجهات الراعية لهم.

٥٩ - وذكر أن التقرير قد صيغ اسـتنادا إلى رسـائل منشـورة على وسـائل التواصـل الاجتماعي وشـهادات من اللاجئين الذين فروا من البلد بعد ارتكاب جرائم في إطار الانقلاب الذي وقع في أيار/مايو ٢٠١٥ والذين عادوا لمهاجمة بوروندي بعد تجنيدهم وتدريبهم وتجهيزهم عسكريا في انتهاك للاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين. ويراد من التقرير أن يكون متحيزا منذ البداية، ولا سيما أن منهجية اختيار العينات التي اتبعها لا تحترم نظام المحاكمة الوجاهية. وليس هناك أي مصـــداقية لشـــهادات مقدَّمة من هاربين مطلوبين ولاجئين محتجَزين كرهائن في الخارج يُصدرون بيانات تشهيرية وكاذبة ضد الحكومة. بل وإن معدِّي التقرير ذهبوا إلى حد القول زورا بأن الرئيس يروِّج لخطاب الكراهية. ولن يفلت هذا التشهير المجاني أيضا من العقاب. فالبيانات التي أدلى بها رئيس الدولة تركز على السـلام والاسـتقرار والمصـالحة وحب البلد والوحدة والتماسك الوطني والتنمية الشاملة للجميع.

٦٠ - ومضـــى يقول إن التقرير، من ديباجته إلى خاتمته، يعمل بصـورة منهجية على تجريم حكومة بوروندي لكنه يتسـتر على الجرائم البغيضـة التي تعلن المعارضـة المتشـددة عن مسـؤوليتها عنها أو التي يرتكبها المتمردون والانقلابيون العاملون تحت مظلة جهات أجنبية تحميهم من الملاحقة القضـــائية. وما أُبدِي من تغاض متعمد عن الأعمال الإجرامية المرتكبة ضـد المدنيين والسـلطات الحكومية، الذين أُستُهدفوا بالاغتيالات، بما في ذلك اللغة اللينة المستخدمة في وصف المعارضـة المتشـددة، يبين بوضـوح عدم اسـتقلال اللجنة ورئيسـها. وتجاوزت اللجنة بشكل صارخ أيضا ولايتها إذ دعت الدول الأعضاء في الاتحـاد الأوروبي إلى الإبقـاء على الجزاءات الانفراديـة والجـائرة واللاأخلاقية التي فرضتها على الشعب البوروندي، مما يثبت أنها مجرد أداة سـياسـية في أيدي تلك الدول. وكان البوروندیون يتطلعون بدلا

من ذلك إلى توصية برفع هذه الجزاءات السياسية التي أسفرت عن آثار ضارة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية للفئات الضعيفة على وجه الخصوص.

٦١ - وسرد عدة حقائق وتناقضات تبين بوضوح أن التقرير ينطوي على دوافع سياسية وأن مصالح اللجنة ليست في أفريقيا، رغم أنها برئاسة أفريقي. وهذه ليست المرة الأولى التي أقدم فيها أفريقيون على بيع أفريقيين آخرين لِمَن تقدم بأعلى عطاء؛ ولا تزال القارة تحاول التعافي من كابوسَي الرق والاستعمار. ومن المؤسف أن يوجد السلوك نفسه في شكل آخر في القرن الحادي والعشرين. ويحق لأعضاء اللجنة أن يعرفوا أن ما يحدث منذ عام ٢٠١٥ ليس أكثر من المضايقة السياسية والدبلوماسية المتواصلة لبوروندي من أجل تلبية مصالح جغرافية سياسية، ولا يتناول مسألة حقوق الإنسان.

٦٢ - **السيد باستيدا بيدرو** (إسبانيا): قال إن جلسة التحاور تتيح فرصة ثمينة لمناقشة خطورة حالة حقوق الإنسان في بوروندي. وأعرب عن تأييد إسبانيا التام للعمل الذي تقوم به لجنة التحقيق بالرغم من العقبات التي تواجهها في الدخول إلى البلد. وهي تحث حكومة بوروندي على أن تتعاون تعاونا كاملا مع مجلس حقوق الإنسان وآلياته وأن تنفذ قرار مجلس حقوق الإنسان ١٤/٣٩، في المقام الأول بتيسير زيارات اللجنة إلى البلد لمواصلة التحقيق وتقديم جميع المعلومات التي تحتاجها للاضطلاع بولايتها.

٦٣ - وذكر أن إسبانيا تود أن تكرر مرة أخرى الإعراب عن قلقها إزاء استمرار الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في بوروندي التي ترى اللجنة أن بعضها يشكل جرائم ضد الإنسانية. ويعتبر تنامي دور قوات أمنية معينة مثل الإمبونيراكور في ارتكاب هذه الانتهاكات، في مناخ يسوده الإفلات من العقاب على نطاق واسع، أمرا غير مقبول. ومن أجل تحقيق تنمية البلد واستقراره السياسي في المستقبل، من الضروري تنفيذ اتفاق أروشا وإجراء عملية انتخابية ذات مصداقية يمكن أن تشارك فيها جميع الأطراف، بما فيها المجتمع المدني.

٦٤ - **السيد فوراكس** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن الاتحاد الأوروبي يرحب بتجديد ولاية لجنة التحقيق المعنية ببوروندي. ومن المناسب تماما أن تَعقد اللجنةُ الثالثة جلسة تحاور مع لجنة التحقيق، وهي آلية مستقلة ومحايدة وهي الآلية الدولية الوحيدة التي تقوم في الوقت الراهن برصد الحالة في البلد. كما تعكس القيود الجديدة المفروضة على المنظمات غير الحكومية في بوروندي أهمية هذا الحوار. وأعرب عن قلق وفده إزاء الغياب الصارخ لأي تحسُّن في حالة حقوق الإنسان واستمرار الانتهاكات الجسيمة، التي يمكن أن يشكل بعضها جرائم ضد الإنسانية، في مناخ يسوده الإفلات من العقاب على أعمال الكراهية والتخويف والقسوة البالغة وحيث تُفتقَد حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات إلى حد كبير.

٦٥ - وذكر أن الاتحاد الأوروبي يحث السلطات مرة أخرى على وضع حد لهذه الانتهاكات والتحقيق فيها ومحاكمة مرتكبيها؛ ويدعو جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الشركاء الإقليميون، إلى الإحاطة علما بالتوصيات الواردة في التقرير، ولا سيما فيما يتعلق بالتنفيذ الكامل لاتفاق أروشا. وأعرب عن الأمل في أن يقترن الإعلان بأن الرئيس نكورونزيزا لن يترشح لفترة رئاسة رابعة في عام ٢٠٢٠ بتحقيق نتائج إيجابية في الجولة الخامسة من الحوار بين الأطراف البوروندية. وتساءل عن النُهُج الممكن اتباعها لمكافحة الإفلات من العقاب، ولا سيما بالنظر إلى فتح المحكمة الجنائية الدولية تحقيقا بشأن بوروندي.

٦٦ - **السيد جوهر** (باكستان): قال إن تعزيز حقوق الإنسان مسؤولية مشتركة، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا عن طريق تجنب التسييس والانتقائية لصالح اتباع نهج بنَّاء وشامل للجميع. وقد أعربت حكومة بوروندي بوضوح عن التزامها بالعمل مع الآليات الدولية ذات الصلة من خلال مشاركتها في الاستعراض الدوري الشامل والآلية الحكومية الدولية الرئيسية لاستعراض قضايا حقوق الإنسان ذات الصلة بالدول الأعضاء وتعاونها مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وجميع هيئات المعاهدات التي هي طرف فيها. وبما أن جميع حقوق الإنسان هي حقوق عالمية غير قابلة للتصرف وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة، فينبغي تعزيزها وحمايتها على قدم المساواة وتناولها بصورة جماعية وبنزاهة وموضوعية عن طريق الحوار التعاوني. ويجب احترام سيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية على النحو الواجب. وأنهى كلامه بالإشارة إلى ضرورة زيادة الاتساق والتآزر بين أعمال اللجنة الثالثة ومجلس حقوق الإنسان تفاديا للازدواج في الجهود.

٦٧ - **السيد بوفيدا بريتو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز، فقال إنه في الدورة الثامنة عشرة للمؤتمر الوزاري لمنتصف المدة المعقود في نيسان/أبريل ٢٠١٨، أكد الوزراء من جديد التزامهم بتعزيز حقوق الإنسان المعترف بها عالميا وحمايتها. وشددوا على ضرورة تناول قضايا حقوق الإنسان على نحو عادل ومتكافئ بالاسترشاد بمبدأ احترام السيادة الوطنية للدول

وسلامة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وينبغي أيضا مراعاة الخصوصيات السياسية والتاريخية والاجتماعية والدينية والثقافية لكل بلد. ويعتبر مجلس حقوق الإنسان، باعتباره هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، مسؤولا عن النظر في حالات حقوق الإنسان في جميع البلدان في سياق الاستعراض الدوري الشامل.

٦٨ - وأفاد بأن الوزراء أعربوا عن قلقهم الشديد إزاء استمرار الممارسة المتمثلة في اتخاذ قرارات انتقائية تتعلق ببلدان محددة في اللجنة الثالثة وفي مجلس حقوق الإنسان والتوسع في تلك الممارسة، التي تمثل وسيلة لاستغلال حقوق الإنسان من أجل تحقيق مآرب سياسية، وتعتبر بذلك بمثابة انتهاك لمبادئ العالمية والحياد والموضوعية واللاإنتقائية. ولا بد من تعزيز الاتساق بين اللجنة الثالثة والمجلس تجنبا للازدواجية والتداخل في الجهود.

٦٩ - وختم كلامه بالقول إن الاستعراض الدوري الشامل هو الآلية الحكومية الدولية الرئيسية المخولة بالنظر في قضايا حقوق الإنسان على الصعيد الوطني في جميع البلدان دون تمييز، ويجري بمشاركة كاملة من البلد المعني وبإيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجاته المتعلقة ببناء القدرات. ونظرا لأن هذا الاستعراض، آلية تعاونية عملية المنحى تستند إلى معلومات موضوعية وموثوق بها وإلى حوار تفاعلي، فإنه يجب إجراؤه بصورة محايدة وشفافة ولاانتقائية وبنّاءة وغير تصادمية وغير مسيَّسة.

٧٠ - **السيدة ألفين** (جزر القمر): تكلمت باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقالت إن العملية الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد العالمي ليست ممكنة إلا من خلال الاحترام المتبادل والتعاون والحوار الصريح والصادق بين الدول الأعضاء. ومن الأهمية بمكان عكس الاتجاه الحالي الذي يرمي إلى تحويل مجلس حقوق الإنسان إلى أداة للضغط السياسي وتنظيم الجغرافيا السياسية. ويؤدي تسييس القضايا المطروحة إلى نتائج عكسية ويتسبب في حدوث مواجهة، بينما تتناقض الانتقائية والتحيز والكيل بمكيالين مع مبدأي عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة. وبالمثل، يجب أن يحل الحوار والتعاون محل الاستقطاب المصطنع الذي يُقسِّم العالم إلى تلاميذ جيدين وآخرين سيئين فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان. ويعتبر الاستعراض الدوري الشامل بمثابة الآلية الوحيدة المتفق عليها عالميا لتقييم حالة حقوق الإنسان في جميع البلدان على نحو يتسم بالإنصاف والمساواة، مع الاحترام الكامل للسيادة الوطنية والكرامة الإنسانية والاحترام والثقة المتبادلين بين الدول الأعضاء.

٧١ - **السيد تشو** غوانغ (الصين): قال إن بلده دأب على الدعوة إلى تسوية المنازعات في ميدان حقوق الإنسان من خلال الحوار والتعاون البنَّاءَين، وهو يعارض الإنشاء القسري لولايات الإجراءات الخاصة دون موافقة البلد المعني. وتعتبر الحالة في بوروندي مستقرة عموما، وقد بذلت حكومتها جهودا كبيرة للحفاظ على الاستقرار وتعزيز المصالحة؛ وبالتالي، فإنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يُقيِّم ذلك بشكل موضوعي. ولطالما ساندت الصين شعب بوروندي في اختيار طريقه إلى التنمية، وقدمت الدعم لجميع الأطراف في البلد في حل المنازعات من خلال الحوار والتفاوض، وأيدت الدور القيادي الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية، مثل جماعة شرق أفريقيا، في التوسط في المسألة البوروندية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم سيادة بوروندي واستقلالها ووحدة أراضيها، وأن يستأنف التعاون الاقتصادي معها وتقديم المساعدة الإنمائية لها في أسرع وقت ممكن، وأن يساعد على النهوض بالعملية السياسية. واختتم كلامه بالإشارة إلى ضرورة احترام الجمعية العامة لسيادة بوروندي احتراما كاملا والامتناع عن أي إجراء من شأنه أن يُعقِّد الوضع ويُضر بتسويته.

٧٢ - **السيد شتّينو** (إيطاليا): قال إن وفد بلده يساوره قلق عميق إزاء استمرار الادعاءات المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في بوروندي ويشير إلى المسؤولية الرئيسية للحكومة عن حماية شعبها وكفالة احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وعن وضع حد لمناخ الإفلات من العقاب السائد حاليا. وينبغي لحكومة بوروندي أن تقوم على الفور بفتح جميع قنوات التعاون والحوار مع مفوضية حقوق الإنسان ولجنة التحقيق وأن تضع الصيغة النهائية لمشروع مذكرة التفاهم مع المفوضية دون مزيد من التأخير. ومن المؤسف أن الحكومة قررت عدم المشاركة في الجولة الخامسة من الحوار بين الأطراف البوروندية الذي تديره جماعة شرق أفريقيا. وختم كلامه بتشجيع جميع الأطراف على المشاركة بحسن نية في الحوار الإقليمي الذي يشكل العملية الوحيدة القابلة للتطبيق للتوصل إلى تسوية سياسية مستدامة في بوروندي.

٧٣ - **السيد أنثيرنس** (بلجيكا): قال إن تصرف المرتكبين الرئيسيين لانتهاكات حقوق الإنسان في بوروندي بإفلات شبه تام من العقاب أمر مثير للقلق الشديد. ويجب على حكومة بوروندي أن تبذل ما في وسعها من جهد لوضع حد لارتكاب تلك الجرائم داخل أراضيها وتقديم المتهمين بارتكابها إلى العدالة. وينبغي لها أن تستأنف، في أقرب وقت ممكن، تعاونها مع الآليات الدولية لحماية حقوق

الإنسان، بما فيها لجنة التحقيق، التي يجب أن يُسمَح لها بمواصلة عملها بصورة مستقلة تماما.

٧٤ - **السيد كنت** (المملكة المتحدة): قال إن بلده يحيط علما بالخطوات التي اتخذتها حكومة بوروندي لرفع الحظر المفروض على بعض منظمات المجتمع المدني وإلغاء بعض مذكرات التوقيف وإخلاء سبيل عدد من المحتجزين. ومن الأهمية بمكان أن تعمل الحكومة على الاستفادة من هذه الخطوات لاتخاذ مزيد من الإجراءات بُغية فتح الحيز الديمقراطي وحماية الحريات الأساسية للجميع وتعزيزها، لكي يتسنى إجراء انتخابات حرة ونزيهة في عام ٢٠٢٠.

٧٥ - وذكر أن المملكة المتحدة تحث حكومة بوروندي على إعادة النظر في قرارها بتعليق المنظمات غير الحكومية لمدة ثلاثة أشهر، لأن أشد الأفراد فقرا من السكان سيكونون أكثرهم تضررا. ورغم أن المملكة المتحدة تؤيد مبدأ القوة العاملة الشاملة للجميع، فإن فعالية التدابير المقترحة حاليا من الحكومة وإمكانية تنفيذها عمليا محل شك كبير. ويتعين على الحكومة أن تجد سبيلا لتحقيق أهدافها على نحو يؤدي إلى التقليل إلى أدنى حد ممكن من التأثير على البوروندیين وعلى العمل القيِّم الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية.

٧٦ - وأفاد بأن المملكة المتحدة لا تزال تشعر ببالغ القلق إزاء استمرار ارتكاب السلطات الأمنية أو الجهات المرتبطة بها للاعتداءات والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان دون التعرض لطائلة العقاب. وتهيب المملكة المتحدة بحكومة بوروندي أن تستأنف التعاون مع مفوضية حقوق الإنسان على سبيل الأولوية. وإذ تعرب المملكة المتحدة عن قلقها أيضا من أن اتفاق أروشا معرض لخطر التقويض عقب الاستفتاء، فإنها تدعو الأطراف الضامنة للاتفاق وحكومة بوروندي إلى كفالة احترام روح هذا الاتفاق. ويظل الحوار الحقيقي والشامل مع جميع الأطراف دون أي شروط مسبقة، ولا سيما من خلال الحوار بين الأطراف البوروندية الذي تتوسط فيه جماعة شرق أفريقيا، الخيار الوحيد القابل للتطبيق لتسوية الأزمة السياسية.

٧٧ - **السيدة أُوتشاكار** (سلوفينيا): قالت إن وفد بلدها يشاطر الشواغل العميقة التي أعربت عنها وفود أخرى بشأن مناخ الإفلات من العقاب الذي يتمتع به مرتكبو انتهاكات حقوق الإنسان السائد عموما في بوروندي، رغم المسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق حكومة بوروندي في حماية شعبها، ولا سيما أكثر الفئات ضعفا. ويساور سلوفينيا القلق إزاء عدم وجود آليات دولية مستقلة في بوروندي قادرة على التحقيق في هذه الانتهاكات، وتهيب بحكومة بوروندي أن تتعاون مع لجنة التحقيق وسائر الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك خبراء مفوضية حقوق الإنسان المكلفين بولايات بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان ٢/٣٦، وهو قرار أيدته بوروندي نفسها. وسيكون من دواعي تقدير وفد بلدها الاطلاع على معلومات بشأن حقوق الأطفال ورفاههم في بوروندي وعن التدابير الفورية التي يتعين تنفيذها لتحسين أوضاعهم.

٧٨ - **السيدة بوشيخي** (المغرب): أشارت إلى أن الجمعية العامة اعترفت، في قرارها ٢٥١/٦٠ بشأن مجلس حقوق الإنسان، بأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان ينبغي أن يستندا إلى مبدأ التعاون والحوار الحقيقي، وقررت أن يسترشد المجلس في عمله بمبادئ العالمية والحياد والموضوعية واللاانتقائية، وبالحوار والتعاون الدوليين البنّاءَين. وينبع التركيز على الحوار والتعاون من اعتراف المجتمع الدولي بالتسييس الذي تعرضت له لجنة حقوق الإنسان. بيد أنه في حالة بوروندي، اختار مجلس حقوق الإنسان الصِدام بدلا من الحوار والتعاون.

٧٩ - **السيد أُوبنهايمر** (هولندا): قال إن حالة حقوق الإنسان في بوروندي لا تزال تشكل تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار المستدامين في البلد والمنطقة. وأعرب عن قلق هولندا بوجه خاص إزاء استمرار القيود المفروضة على وسائط الإعلام، ودعا الحكومة إلى احترام حرية التعبير والصحافة، لا سيما في الفترة التي تسبق انتخابات عام ٢٠٢٠.

٨٠ - وأعرب عن تقدير وفد بلده لتعهد حكومة بوروندي مرارا وتكرارا بمعالجة العديد من قضايا حقوق الإنسان، ولكنها تشدد على أن تناول مسائل حقوق الإنسان لا يمكن أن يكون عملية انتقائية. وإن وفد بلده، إذ يساوره القلق إزاء التحديات الأخيرة للأساس القانوني لإحاطة اللجنة الثالثة، يناشد الحكومة أن تستأنف فورا التعاون مع جميع آليات حقوق الإنسان ذات الصلة، بما فيها مفوضية حقوق الإنسان ولجنة التحقيق المعنية ببوروندي، مشيرا إلى أن الدعوة التي وجهتها بوروندي لاستئناف التواصل مع مفوضة الأمم المتحدة السامية الجديدة لحقوق الإنسان لم تُترجَم حتى الآن إلى إجراءات ملموسة. وتساءل عن الكيفية التي يمكن بها للجنة التحقيق أن تستفيد من استئناف التواصل هذا في الآونة الأخيرة.

٨١ - **السيدة تريباثي** (الهند): قالت إن المسؤولية الرئيسية عن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها تقع على عاتق الدولة، ولذلك، فإنه ينبغي ألا تُنشأ الولايات الخاصة ببلدان محددة إلا بموافقة البلد المعني. وينبغي أن يجري التعاون بين آليات الأمم المتحدة والدول الأعضاء

بروح من المسؤولية والحساسية والشفافية والحياد. ويمكن أن يسفر اتباع نهج عدائي قائم على التصادم عن نتائج عكسية وأن يؤدي إلى تسييس قضايا حقوق الإنسان. وتمس الحاجة إلى الحوار والتعاون البنّاءَين، مع التركيز على قيام المجتمع الدولي بتقديم المساعدة التقنية والاضطلاع بأنشطة بناء القدرات. وختمت كلامها بقولها إن الاستعراض الدوري الشامل هو الآلية المناسبة للنظر في سجلات حقوق الإنسان للدول الأعضاء ولمساعدتها على التقيد بأعلى المعايير في هذا المجال.

٨٢ - **السيدة ووندش** (ألمانيا): قالت إن وفد بلدها يأسف أسفاً شديداً لرفض حكومة بوروندي التعاون مع مؤسسات حقوق الإنسان الدولية، على نحو ما حدث في نيويورك، وكما حدث في وقت سابق من عام ٢٠١٨ عندما سحبت تأشيرات ثلاثة من خبراء المفوضية مكلفين بولايات بموجب قرار لمجلس حقوق الإنسان كانت بوروندي نفسها من مقدميه. وأعربت أيضاً عن أسف ألمانيا لقرار بوروندي اعتبار أعضاء لجنة التحقيق أشخاصاً غير مرغوب فيهم. وفي ظل عدم التعاون، تزداد الحاجة إلى كفالة عمل لجنة التحقيق على رصد الحالة بفعالية.

٨٣ - وأعربت عن قلق ألمانيا البالغ إزاء استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومناخ الإفلات من العقاب والانحسار الكبير للحيز الديمقراطي. وقد أدى ما حصل في الآونة الأخيرة من تعليق لعمل المنظمات غير الحكومية الدولية إلى زيادة تضييق الحيز المتاح لعمل المجتمع المدني، وإلى عرقلة جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تقديم الدعم إلى السكان في بوروندي.

٨٤ - وأفادت بأن ألمانيا تدعو حكومة بوروندي إلى تحمل مسؤولياتها والعمل قدر الإمكان على حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك من خلال فتح الحيز السياسي والشروع في عملية سياسية شاملة للجميع في الفترة التي تسبق انتخابات عام ٢٠٢٠. ويجب أن تتعاون حكومة بوروندي تعاوناً تاماً مع مفوضية حقوق الإنسان ولجنة التحقيق والمحكمة الجنائية الدولية. وتساءلت عما يمكن أن يقوم به المجتمع الدولي من أجل دعم منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان في بوروندي.

٨٥ - **السيدة غوردیه** (لكسمبرغ): قالت إن حالة حقوق الإنسان في بوروندي تدعو للقلق وإن إصرار سلطاتها على رفض التعاون بحسن نية مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة مخيب للآمال بشدة. وتشجع لكسمبرغ الحكومة على اختيار مسار التعاون والحوار.

٨٦ - وذكرت أن الاتهامات بالتسييس أو التحيز لا أساس لها من الصحة إطلاقاً ولا تخدم مصلحة بوروندي أو شعبها. وإن العديد من الحالات المؤكدة لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، إلى جانب الاستنتاج الذي مفاده وجود أسباب معقولة للاعتقاد باستمرار ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، تقدم ما يكفي من المبررات لقيام المجتمع الدولي باتخاذ الخطوات اللازمة لتمكين لجنة التحقيق من مواصلة عملها. ولذلك، فإن لكسمبرغ ترحب بتجديد ولاية اللجنة.

٨٧ - وشددت على ضرورة وضع حد لمناخ الإفلات من العقاب السائد في بوروندي. وشددت أيضاً على ضرورة مساءلة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، بغض النظر عن انتمائهم السياسي، حتى يتمكن ضحاياهم العديدون من الحصول على جبر الضرر.

٨٨ - **السيدة وولش** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الاستنتاج الذي مفاده وجود أسباب كافية للاعتقاد بأن الجرائم ضد الإنسانية لم تتوقف يدعو إلى القلق البالغ. ومما يدعو إلى القلق أيضاً أن أعمال التعذيب والقمع التي يرتكبها أعضاء الإمبونيراكور في تزايد مستمر، وأن الحكومة تسمح لهذا الجناح بأن يتصرف كهيئة لإنفاذ القانون بحكم الواقع. وتشعر الولايات المتحدة أيضاً بالقلق من تعليق أنشطة المنظمات غير الحكومية الدولية ووسائط الإعلام المحلية والدولية في الآونة الأخيرة، مما يشير إلى أن الحكومة تبذل جهوداً على أوسع نطاق من أجل تقييد الحيز المدني والسياسي. وتدعو الولايات المتحدة حكومةَ بوروندي إلى إعادة فتح الحيز السياسي أمام المعارضة ووسائط الإعلام المستقلة والمجتمع المدني.

٨٩ - وذكرت أن ضلوع الحكومة الواضح في ارتكاب انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وإصرارها على رفض التعاون مع لجنة التحقيق ومفوضية حقوق الإنسان يثيران شواغل بالغة بشأن احترام بوروندي للالتزامات القانونية الدولية. وتدعو الولايات المتحدة الحكومةَ إلى إثبات جديتها بشأن معالجة مسائل حقوق الإنسان المحددة، وذلك باتخاذ الخطوات اللازمة من أجل استئناف التعاون مع المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة. وأشارت إلى ورود تقارير عن تزايد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في الفترة السابقة للاستفتاء. وتساءلت عما إذا كان رئيس لجنة التحقيق قد لاحظ أي تغيير في بيئة حقوق الإنسان منذ الاستفتاء أو في أعقاب إعلان رئيس الدولة عدم رغبته في الترشح لولاية رابعة.

٩٠ - **السيدة ميينت** (ميانمار): قالت إن بلدها يؤيد مبادئ عدم التسييس وعدم الانتقائية والحياد عند النظر في مسائل حقوق الإنسان، ويعارض من حيث المبدأ الولايات والتحقيقات الخاصة ببلدان محددة. وأشارت إلى أن الاستعراض الدوري الشامل آلية فريدة وهو أكثر الوسائل فعالية لمعالجة حالة حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة؛ فلا توجد دولة في العالم بلغت درجة الكمال.

٩١ - وأفادت بأنه لا يمكن تطبيق نهج واحد مناسب للجميع في مجال حقوق الإنسان. وفي كل حالة من الحالات، يجب مراعاة السيادة والاستقلال السياسي والخصوصيات التاريخية والثقافية. وحكومة بوروندي هي الأدرى بكيفية تحسين حالتها الداخلية، لكنها تتعرض لضغط سياسي كنتيجة لفرض لجنة التحقيق. ويعتبر الحوار والتعاون الحقيقيين وغير المسيسين مع بوروندي السبيل الوحيد للتوصل إلى نتيجة دائمة.

٩٢ - **السيدة شاربيه** (فرنسا): قالت إن بلدها ملتزم بإجراء الحوار التفاعلي وبتنفيذ الإجراءات الخاصة المستقلة التي صدر بها تكليف من مجلس حقوق الإنسان. ومن الأهمية بمكان أن تتعاون الدول مع المكلفين بتلك الإجراءات. واختيار حكومة بوروندي عدم التعاون مع مفوضية حقوق الإنسان أو مع لجنة التحقيق أمر يؤسف له، بما في ذلك استخدامها لأساليب المماطلة في محاولة لمنع الدول من التفاعل مع لجنة التحقيق في اللجنة الثالثة.

٩٣ - وأفادت بأن فرنسا تحترم سلامة الإجراءات الخاصة ولجنة التحقيق وترفض جميع أشكال التخويف الموجهة ضد أفرادها. فقد وثق التقرير استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تصل إلى درجة جرائم ضد الإنسانية في جو من الإفلات من العقاب. وأشارت إلى أن مجلس الأمن شدد في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٨ على الحاجة إلى تحسين كبير في الحالة السياسية وحالة حقوق الإنسان في بوروندي، ولاسيما كفالة حرية التعبير للصحافة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. ويجب أن يترجم إعلان الرئيس عدم سعيه إلى الترشح لولاية رابعة إلى فتح المجال العام من خلال رفع تعليق أنشطة المنظمات غير الحكومية الدولية وتنفيذ سلطات بوروندي الكامل للتوصيات الواردة في التقرير، بما في ذلك وضع حد لتخويف المجتمع المدني والالتزام بمحاكمة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة.

٩٤ - وذكرت أن الجولة الخامسة والأخيرة من الحوار بين الأطراف البوروندية تتيح الفرصة لكسر الجمود واستئناف مسار الحوار والمصالحة من أجل منع وقوع مزيد من انتهاكات حقوق الإنسان. بيد أن عدم مشاركة الحكومة والحزب الحاكم، والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، ليس بشارة إيجابية. وتساءلت عن الكيفية التي يمكن بها للمنظمات الإقليمية أن تساهم في إيجاد حل دائم للأزمة في بوروندي وكفالة زيادة احترام حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب.

٩٥ - **السيدة فاسيليفسكايا** (بيلاروس): قالت إن بلدها طالما عارض الممارسة القائمة على دوافع سياسية في الأمم المتحدة المتمثلة في إنشاء إجراءات خاصة ببلد محدد، وهي ممارسة أثبتت عدم فعاليتها وتكون تقاريرها غير نزيهة. وينبغي لمهندسي لجنة التحقيق المعنية ببوروندي أن يتعاملوا باحترام مع حكومة بوروندي وأن يدخلوا معها في حوار حقيقي. فلا يمكن إحراز تقدم في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها إلا من خلال محادثات قائمة على الاحترام مع الحكومة.

٩٦ - **السيد لوهان** (تشيكيا): قال إن بلده يرحب باعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٩/١٤ الذي يمدد ولاية لجنة التحقيق المعنية ببوروندي. وأعرب عن أسف وفد بلده لأن حكومة بوروندي ترفض التعاون مع لجنة التحقيق ويحثها على إعادة النظر في موقفها، فحالة حقوق الإنسان لا تتحسن ولا بد من معالجتها على وجه الاستعجال. وتستحق هذه الحالة مزيداً من الاهتمام من المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة.

٩٧ - **السيدة موغاس** (النرويج): قالت إن الجانب الذي حظي بوجه حق بمزيد من الاهتمام مقارنةً بما كان عليه الحال في التقارير السابقة المقدمة من لجنة التحقيق المعنية ببوروندي هو بناء هياكل السلطة الموازية. ويؤدي الدور المتزايد الذي يضطلع به جناح إمبونيراكور في ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان وإفلاته من العقاب إلى زيادة تقويض سيادة القانون ويساهم في إشاعة جو من الخوف والقمع. ويشعر وفد بلدها بخيبة أمل إزاء إصرار حكومة بوروندي على عدم التعاون مع لجنة التحقيق ومفوضية حقوق الإنسان، وإجبار مراقبي حقوق الإنسان التابعين للاتحاد الأفريقي على مغادرة البلد دون أن يتمكنوا من الاضطلاع بولايتهم.

٩٨ - وذكرت أن القرار الذي اتخذته الحكومة في الآونة الأخيرة بتعليق أنشطة المنظمات غير الحكومية الدولية قد يزيد من تدهور الحالة الإنسانية الهشة، التي ينتمي ضحاياها إلى أكثر الناس فقراً وتهميشاً. وأشارت إلى أن وفد بلدها يحث حكومة بوروندي على كفالة استئناف تلك المنظمات عملها الهام دون أن تتعرض لقيود لا مبرر لها. وانطلاقاً من أن المناخ السياسي قبل الانتخابات قد يكون حاسماً بالنسبة لحالة

حقوق الإنسان في السنوات المقبلة، فإن جميع الجهات الفاعلة تُشجَّع على المشاركة غير المشروطة في الجولة المقبلة من الحوار الذي تقوده جماعة شرق أفريقيا من أجل التوصل إلى اتفاق يفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية في عام ٢٠٢٠.

٩٩ - **السيدة سوكاتشيفا** (الاتحاد الروسي): قالت إن العمليات السياسية الداخلية في بوروندي تتخذ مساراً واضحاً نحو الاستقرار. ويدين الاتحاد الروسي استمرار هجمات الجماعات المتطرفة على الهياكل الأساسية المدنية التي تؤدي إلى سقوط ضحايا من المدنيين. وأشارت إلى أن الاستفتاء الذي جرى في الآونة الأخيرة بشأن التعديلات على الدستور مسألة داخلية محضة. ولم يكن ثمة مبرر للتوقعات المتشائمة التي أعرب عنها عدد من الدول في الفترة السابقة لذلك الاستفتاء. فالبوروندیون أنفسهم يتحملون المسؤولية الرئيسية عن تحسين الحالة في بلدهم. وللأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا دور وساطة هام في التشديد على أن السبيل الوحيد للتوصل إلى تسوية هو الحوار الشامل بهدف تنظيم انتخابات رئاسية سلمية وشفافة وديمقراطية في عام ٢٠٢٠.

١٠٠ - وذكرت أن الرئيس، عندما اتخذ قرار الانسحاب من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، قد مارس حقه السيادي في تحديد الأولويات الوطنية على نحو مستقل. ويبدي الاتحاد الروسي تحفظات جدية بشأن فعالية المحكمة التي لم ترق إلى التطلعات المرجوة منها بأن تصبح حقاً هيئة مستقلة وموثوقة للعدالة الدولية.

١٠١ - وأفادت بأن استخدام خطاب حقوق الإنسان للحديث عن استفحال الحالة في بوروندي هو مسعى عديم الجدوى ويفضي إلى نتائج عكسية بدلاً من الإسهام في تعزيز حقوق الإنسان في البلد وحمايتها. وإن الجزاءات الانفرادية ضد القيادة السياسية البوروندية غير فعالة أيضاً.

١٠٢ - **السيدة إرشادي** (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن المبدأ الذي يقوم عليه هيكل الأمم المتحدة لحقوق الإنسان هو أن الدول تقع على عاتقها المسؤولية الرئيسية عن حماية حقوق مواطنيها وتعزيزها وفقاً لالتزاماتها الدولية. وقد تَبين أن التدخل الخارجي من خلال القرارات والولايات الخاصة ببلدان محددة يأتي بنتائج عكسية وهو مخالف لروح التعاون البناء المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠. ولا تزال جمهورية إيران الإسلامية تعارض الولايات الانتقائية التي لا تساهم في مناخ التعاون والحوار الذي لا غنى عنه في أعمال اللجنة الثالثة، والذي إذا اقترن بمشاركة الدولة المعنية، يصبح السبيل الوحيد الفعال لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وختمت كلامها بقولها إن الاستعراض الدوري الشامل هو أفضل آلية لتحليل حالات حقوق الإنسان على نحو منصف في جميع البلدان.

١٠٣ - **السيد كاستيلو سانتانا** (كوبا): قال إن حقوق الإنسان ينبغي تعزيزها وحمايتها في جميع البلدان من خلال التعاون والحوار الحقيقيين وإن الاستعراض الدوري الشامل هو الآلية القادرة على تحقيق هذا الطموح. لذلك، فإن كوبا تعترض من حيث المبدأ على الولايات الخاصة ببلدان محددة، إذ أنها كلها تستهدف البلدان النامية، ولذلك، فقد صوتت كوبا ضد قرار مجلس حقوق الإنسان ١٤/٣٩ وأبدت موقفاً واضحاً خلال المناقشات في اللجنة الثالثة، بما في ذلك بشأن الطلب الذي قدمته بوروندي للحصول على رأي قانوني. وينبغي إعطاء فرصة ثانية للتعاون والحوار وينبغي السعي للتوصل إلى حلول فعالة تشارك فيها سلطات البلد وتراعي شواغلها.

١٠٤ - **السيد ري سونغ شول** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن وفد بلده لا يزال متمسكا بمعارضته الشديدة لجميع الولايات الخاصة ببلدان محددة مثل لجنة التحقيق المعنية ببوروندي وتقريرها، لأن هذه اللجنة تتدخل بدوافع سياسية في الشؤون الداخلية لبوروندي. ولا يتوافق التسييس والانتقائية وازدواجية المعايير مع الجهود الحقيقية الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وإن استخدام الضغوط الأجنبية والبيانات الملفقة لحل مسائل حقوق الإنسان في بلد ذي سيادة، يتسبب في مواجهات ويعرقل الحوار والتعاون البناءين. وختم كلامه بقوله إن آلية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان تمكن من معاملة جميع البلدان على قدم المساواة عند النظر في حالة حقوق الإنسان فيها.

١٠٥ - **السيد ديين** (رئيس لجنة التحقيق المعنية ببوروندي): رداً على التعليقات التي أدلى بها ممثل بوروندي، قال إن الولاية التي أناطها مجلس حقوق الإنسان بلجنة التحقيق تتمثل في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، وتحديد مرتكبيها المحتملين، وتقديم توصيات بشأن تحقيق العدالة. وبصرف النظر عن التهجمات الشخصية على أعضاء اللجنة والتلميح مراراً إلى أنهم يتصرفون بأوامر من مؤسسات سياسية معينة، فإن المؤشر الأشد خطورة عن الحالة السائدة في بوروندي، هو التصريح بأنه سيجري توجيه اتهامات جنائية بسبب التقرير، التي اعتُبر أنه يدخل في باب التشهير. ومن المهم أيضا ملاحظة وتسجيل هذا التصريح الذي يعلن أن التقرير لن يمر دون عقاب، وهو تصريح لا مثيل له على ما يبدو في التاريخ الطويل لدراسات حقوق الإنسان، متسائلاً عن العقوبة التي يفكر فيها ممثل بوروندي.

١٠٦ - وفيما يتعلق بالبيانات التي تنعت رئيس لجنة التحقيق بأفريقي يخون أفريقيا، تساءل عما تفهمه بوروندي بالتحديد من مبدأ الشمول والدور الذي تعطيه للخبراء القانونيين الأفريقيين. فلجنة التحقيق هيئة جماعية مكونة من ثلاثة أعضاء؛ وكان رئيسها عضواً سابقاً في اللجنة المستقلة للتحقيق في نزاع غزة لعام ٢٠١٤، علماً أن غزة لا توجد في أفريقيا، وتولى بمفرده أيضاً إجراء تحقيقات في كوت ديفوار وبلدان أخرى. وهذه البيانات التي أدلى بها ممثل بوروندي ينبغي اعتبارها أيضاً مؤشراً على خطورة الحالة في البلد.

١٠٧ - وأفاد بأن لجنة التحقيق أعدت تقريرها المكون من ٢٥٠ صفحة، وطلبت من جميع الأطراف المعنية قراءته، باتباع تحقيق دقيق وصارم. ومن المهم جداً أن تفحص بوروندي التفاصيل الواردة فيه وتشير إلى النقاط الوقائعية التي لا تتفق مع الواقع قبل التشكيك في مصداقيته. وعلى الرغم من أن بعض أعضاء الوفود قالوا إن حالات حقوق الإنسان لا يمكن مناقشتها إلا في سياق الاستعراض الدوري الشامل، فإن من الجدير بالذكر أن بوروندي لم تقبل إلا ما يقرب من نصف التوصيات الـ ٢٥٠ المنبثقة من عملية الاستعراض.

١٠٨ - وذكر أن النقطة الرئيسية الجديرة بالذكر هي أن بوروندي تدخل فترة تتسم بحدثين هامين من المحتمل أن يؤديا إلى تفاقم حالة حقوق الإنسان: عملية الانتخابات لعام ٢٠٢٠ وتصريح الرئيس بشأن بقائه في السلطة أو عدمه. لذلك، فإن المجتمع الدولي مطالب برصد الحالة بعناية وتشجيع السلطات على التعاون مع الآليات القائمة من أجل مساعدة شعب بوروندي، بما في ذلك تعيين ثلاثة خبراء والإذن لهم على أساس قرار مجلس حقوق الإنسان ٢/٣٦، الذي قدمته مجموعة الدول الأفريقية. وبعد أن طُلب من هؤلاء الخبراء لاحقاً مغادرة بوروندي، يبقى السؤال الأساسي المطروح هو: ما الذي تريده سلطات بوروندي؟

١٠٩ - ورداً على سؤال ممثلة الولايات المتحدة، أشار إلى ثلاث خطوات رئيسية ينبغي اتخاذها للبرهنة على أن حالة حقوق الإنسان ستتغير. أولاً، لا بد من وضع نهاية لانتهاكات حقوق الإنسان أو التخفيف من حدتها، لاسيما في ظل مناخ الانتخابات الذي يشجع هذه الانتهاكات وأي صراع على السلطة بعد الذي صرح به رئيس الدولة. وتتمثل الخطوة الرئيسية الثانية في التصدي للإفلات من العقاب، الذي سيكون مؤشراً على حدوث تغيير ذي شأن. والسؤال الرئيسي هو ما إذا كان مرتكبو انتهاكات حقوق الإنسان سيقدمون إلى العدالة، سواء كانوا من موظفي الدولة أو من أفراد الإمبونيراكور.

١١٠ - وأضاف أن الخطوة الثالثة هي التعاون مع جميع الآليات الإقليمية والدولية القائمة المعنية ببوروندي، والتي لم تتمكن أي آلية منها من أداء مهمتها. وكانت لجنة التحقيق المعنية ببوروندي هي الهيئة المستقلة الوحيدة التي واصلت عملها. وكانت تود السفر إلى بوروندي من أجل الاستماع إلى السلطات الحكومية والجهات صاحبة المصلحة الأخرى في مجتمع بوروندي من أجل إدراج آرائها وتقييمها في تقريرها. بيد أنه ما دام محظوراً عليها دخول إقليم البلد، ستواصل بناء استنتاجاتها على جميع مصادر المعلومات المتاحة لها. ولا يمكن لبوروندي انتقاد عدم موضوعية التقرير وإغلاق حدودها أمام التحقيق في الوقت نفسه.

١١١ - وأوضح أن اللاجئين يمثلون فئة أخرى من ضحايا الأزمة في بوروندي، والفئة الأكثر هشاشة فيهم هي الأسر بأكملها التي اضطرت إلى مغادرة البلد لمختلف الأسباب. وكان بعضهم مسؤولين رفيعي المستوى اضطروا لترك مناصبهم، ويعيش العديد منهم اليوم في ظروف صعبة جداً. ويتعين على المجتمع الدولي توجيه رسالة واضحة بشأن احترام حقوق الإنسان للاجئين وكرامتهم، ولا سيما فيما يتعلق بموافقة العائدين وسلامتهم.

١١٢ - وفي معرض تأكيده عزم لجنة التحقيق على الوفاء بالولاية المنوطة بها، أشار إلى أن البيان الذي أدلى به ممثل بوروندي مهنئاً رئيس اللجنة السابق على التنحي تحت الضغط كلام غريب حقاً.

١١٣ - **السيد شينغيرو** (بوروندي): قال إن أحد الأقران في حركة الاستقلال الأفريقية صرح يوماً بأنه إذا حظي قائد أفريقي بثناء كبير من أطراف غير أفريقية، فذلك يعني أن ذلك القائد خان أخواته وإخوته في القارة.

١١٤ - **السيد خان** (أمين اللجنة الثالثة): قرأ بياناً أدلى به الرئيس السابق للجنة التحقيق، فتاح أوغرغوز، رداً على التعليقات التي أدلى بها عضو من وفد بوروندي ولاحقاً على تعليقات أدلى بها الرئيس الحالي للجنة التحقيق، فقال إن السيد أوغرغوز يود أن يوضح رسمياً أنه لم يتنازل عن منصبه بسبب الضغط السياسي. بل على العكس من ذلك، في أعقاب تمديد مجلس حقوق الإنسان لولاية اللجنة، اكتفى بإبلاغ رئيس المجلس بأنه لا يرغب في الاستمرار في منصبه بعد ١ شباط/فبراير ٢٠١٨، لأسباب شخصية محضة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨:٠٠.